مؤشرات البورصة تتباين.. و«العام» يرتفع 13.9 نقطة

استهلت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية امس الأحد على ارتفاع المؤشر العام 9ر13 نقطة ليبلغ مستوى 8ر5708 نقطة بنسبة صعود بلغت 24ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 8ر67 مليون سهم تمت من خلال 4428 صفقة نقدية بقيمة 9ر18 مليون دينار كويتي (نحو 2ر64 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 9ر48 نقطة ليصل إلى مستوى 3ر4817 نقطة وبنسبة 01ر1 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 4ر27 مليون سهم تمت عبر 1406 صفقات نقدية بقيمة 6ر1 مليون دينار (نحو 4ر5 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 9ر43 نقطة ليصل إلى مستوى 7ر6169 نقطة وبنسبة ارتفاع 72ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 4ر40 مليون سهم تمت عبر 3022 صفقة بقيمة 2ر17 مليون دينار (نحو 4ر58 مليون دولار).

وكانت شركات (عربي ق) و(العيد) و(التجارية) و(ساحل) و(بنك بوبيان) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (خليج ب) و(زين) و(اهلي متحد) و(الدولي) و(صناعات) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (أموال) و(الأنظمة) و(أسمنت ابيض) و(بوباك) و(كامكو).

وتابع المتعاملون إفصاح معلومات جوهرية من شركة (الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن) بشأن استلام خطاب ترسية لأعمال انشائية بقيمة 4ر1 مليون دينار (نحو 53ر13 مليون دولار) فضلا عن تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم للشركة (الكويتية لبناء المعامل والمقاولات).

وشهدت الجلسة إفصاحا مكملا من البنك الأهلي المتحد بشأن استمرار دراسات الفحص النافي للجهالة التي يجريها البنك وبيت التمويل الكويتي بشأن صفقة الاستحواذ المحتملة من الأخير على البنك الأهلي المتحد.

وتطبيق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأس مالها ما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

ومن الأدوات التي تتضمنها المرحلة الثالثة (البيع على المكشوف) وهي عملية يتم من خلالها بيع ورقة مالية مقترضة بهدف شرائها لاحقا بقيمة اقل وبالتالي تحقيق ربح مساو للفرق بين سعر البيع على المكشوف وسعر الشراء لاحقا وتتم هذه العملية عبر مكاتب وساطة معتمدة. وتتضمن المرحلة الثالثة كذلك (صفقات المبادلة) وهي صفقات تبادل لورقة مالية مدرجة بأخرى مدرجة تتم بين طرفين بشكل مباشر سواء من الشركات أو الأفراد كما تتضمن (عرض الشراء) إذ يتاح لأي شخص شراء نسبة لا تقل عن 5 في المئة ولا تزيد على 30 في المئة من اسهم أي شركة مدرجة.

جلسة متباينة للبورصة

«أو.تي.سي» تشهد تداول 3.5 ملايين سهم عبر 35 صفقة خلال الأسبوع المنتهي

شهدت منصة (تداولات نظام خارج المنصة) المعروف اختصارا ب(او.تي.سي) خلال جلسات الأسبوع المنتهي الخميس الماضي ارتفاعا في حجم التداولات إذ تم تداول اكثر من 5ر3 مليون سهم بقيمة 4ر251 الف دينار كويتي (نحو 7ر854 الف دولار امريكي) تمت عبر 35 صفقة.

وقالت شركة (الموازي دوت كوم) في تقرير لها امس الأحد إن شاشة الصفقات الفورية سجلت اداء إيجابيا إذ بلغ حجم التداولات 9ر320 الف سهم بقيمة 7ر8 الف دينار (نحو 5ر29 الف دولار) تمت عبر 24 صفقة.

واضافت الشركة ان الصفقات الخاصة سجلت اداء إيجابيا خلال الأسبوع إذ بلغت التداولات نحو 2ر3 مليون سهم بقيمة نحو 7ر242 الف دينار (نحو 18ر825 الف دولار) تمت عبر 11 صفقة.

وابتكرت بورصة الكويت هذه المنصة التي تتسم بالمصداقية لتسهيل عملية تداول الأوراق المالية غير المدرجة من بيع وشراء وتسوية وتقاص وتميزت باستحداث موقع إلكتروني يعد الأول من نوعه على مستوى المنطقة.

«المركزي»: ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع 0.7 في المئة خلال مارس

اظهرت أرقام صادرة عن بنك الكويت المركزي امس الأحد ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بنسبة 7ر0 بالمئة في شهر مارس الماضي على أساس شهري مسجلا 9ر38 مليار دينار كويتي (نحو 127 مليار دولار أمريكي).

وقالت إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول إحصائية إن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي ارتفعت في مارس الماضي إلى مستوى 3ر34 مليار دينار (نحو 112 مليار دولار).

واضافت ان ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية ارتفعت في الشهر المذكور 8ر1 في المئة لتبلغ 75ر2 مليار دينار (نحو تسعة مليارات دولار) ليبلغ إجمالي ودائع القطاع الخاص 1ر37 مليار دينار (نحو 121 مليار دولار).

وبينت ان إجمالي ارصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي المتمثل بسندات (المركزي) في مارس الماضي انخفضت إلى مستوى 9ر2 مليار دينار (نحو 5ر9 مليار دولار).

واشارت إلى ان إجمالي موجودات البنوك المحلية ارتفع بنسبة 6ر1 في المئة ليسجل نحو 67 مليار دينار (نحو 216 مليار دولار).

واوضحت الجداول ان صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية ارتفعت بنسبة 4ر3 في المئة خلال مارس ليبلغ 1ر7 مليار دينار (نحو 23 مليار دولار) في حين ارتفعت ودائع الاجل لدى (المركزي) بنسبة 5 في المئة لتصل لنحو 2ر1 مليار دينار (نحو 9ر3 مليار دولار).

وافادت بان ارصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين (حجم الائتمان المصرفي الممنوح) ارتفعت في مارس 8ر0 في المئة عن مستواها المسجل في فبراير الماضي لتبلغ نحو 4ر37 مليار دينار (نحو 7ر122 مليار دولار) في حين استقر متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق عام واحد عند 25ر3 في المئة.

وذكرت ان تمويل الواردات الكويتية ارتفع في مارس الماضي بنسبة 9ر14 في المئة ليبلغ نحو 288 مليون دينار (نحو 945 مليون دولار) في حين ارتفع متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي في مارس الماضي بنسبة 1ر0 في المئة ليسجل 5ر303 فلس لكل دولار.

وبينت ان إجمالي قيمة الموجودات في (المركزي) انخفض بنسبة 2ر0 في المئة ليبلغ 8ر10 مليار دينار (نحو 4ر35 مليار دولار) كما ارتفع صافي الموجودات الأجنبية لدى (المركزي) بنسبة 9ر0 في المئة ليسجل 6ر10 مليار دينار (نحو 7ر34 مليار دولار).

يذكر أن عرض النقد مصطلح يستخدم للتعبير عن كمية وحجم النقود التي يتم تداولها في الاقتصاد وينقسم الى نوعين رئيسيين هما عرض النقود بمعناه الضيق وعرض النقود بمعناه الموسع.ويقصد بعرض النقود بمعناه الضيق حجم النقد للعمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الاشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المودعة في البنوك على شكل حسابات جارية او ودائع تحت الطلب.ويشمل عرض النقد بمفهومه الواسع إضافة إلى النقود الجارية حسابات ودائع الاجل وحسابات التوفير.

(Million Dinars) (مليون دينار)

البيان	2019 مارس Mar	2019 فبراير Feb	2018 ديسمبر Dec	2018 مارس Mar
عرض النقد (ن2)	38947.3	38680.9	38606.4	37079.9
التغير عن الشهر السابق (%)	0.7	0.2	0.7	0.4
التغير عن الشهر المقابل (%)	5.0	4.7	4.0	1.1
التغير عن نهاية السنة من العام السابق (%)	0.9	0.2	4.0	-0.1
النقد المركزي:				
- إجمالي النقود	10876.1	10894.7	10788.1	10020.6
التغير عن الشهر السابق (%)	-0.2	0.3	-4.1	1.3
التغير عن الشهر المقابل (%)	8.5	10.3	12.9	5.2
التغير عن نهاية السنة من العام السابق (%)	0.8	1.0	12.8	4.7
- صافي الموجودات الأجنبية	10664.6	10566.5	10408.2	9810.8
التغير عن الشهر السابق (%)	0.9	0.3	-4.7	2.0
التغير عن الشهر المقابل (%)	8.7	9.9	11.6	5.0
التغير عن نهاية السنة من العام السابق (%)	2.5	1.5	11.6	5.2
رصيد أدوات النقد المركزي *	3392.3	3442.3	3542.3	4542.3
التغير عن الشهر السابق (%)	-1.5	-2.8	0.0	-2.7
التغير عن الشهر المقابل (%)	-25.3	-26.2	-22.7	19.0
التغير عن نهاية السنة من العام السابق (%)	-4.2	-2.8	-25.7	-4.7
البنوك المحلية:				
- إجمالي النقود	67431.4	66382.6	66545.0	63876.0
التغير عن الشهر السابق (%)	1.6	0.7	1.9	1.0
التغير عن الشهر المقابل (%)	5.6	5.0	4.9	3.1
التغير عن نهاية السنة من العام السابق (%)	1.3	-0.2	4.9	0.7
- صافي الموجودات الأجنبية	7136.7	6900.0	7712.4	6978.2
التغير عن الشهر السابق (%)	3.4	-8.1	7.8	4.0
التغير عن الشهر المقابل (%)	2.3	2.3	8.0	-12.8
التغير عن نهاية السنة من العام السابق (%)	-7.5	-10.5	8.0	-2.3
ودائع القطاع الخاص المحلي	37144.0	36875.0	36851.2	35384.1
- بالدينار الكويتي	34367.3	34166.0	34234.5	32767.1
التغير عن الشهر السابق (%)	0.6	0.0	0.6	0.0
التغير عن الشهر المقابل (%)	4.9	5.2	4.8	1.8
التغير عن نهاية السنة من العام السابق (%)	0.4	0.2	4.8	0.4
- بالعملات الأجنبية	2756.7	2708.4	2616.7	2589.9
التغير عن الشهر السابق (%)	1.8	0.7	-0.9	-5.5
التغير عن الشهر المقابل (%)	6.5	-1.2	-4.3	-9.1
التغير عن نهاية السنة من العام السابق (%)	3.3	3.3	-4.3	-9.3

جدول بياني توضيحي

«KIB» يحقق 6.2 ملايين دينار أرباحاً صافية خلال الربع الأول من 2019

اعلن الشيخ محمد جراح الصباح رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي «KIB» عن تحقيق البنك أرباحا صافية عائدة على مساهمي البنك للربع الأول من عام 2019 بلغت 6.2 مليون دينار كويتي، حيث ساهم ذلك بشكل رئيسي من خلال زيادة الإيرادات التمويلية مصحوبة بتحسن فعالية التكاليف، حيث ارتفعت الإيرادات التمويلية بمبلغ 4 مليون دينار كويتي (أي بنسبة 20%) وصولا إلى 24.6 مليون دينار كويتي تقريبا مقارنة بمبلغ 20.5 مليون دينار كويتي خلال الربع الأول للعام 2018.

إضافة إلى ذلك، اظهرت النتائج نمو أصول «KIB» بنهاية الربع الأول من عام 2019 بنحو 272 مليون دينار كويتي تقريبا (أي بنسبة 14%) وصولا إلى 2.25 مليار دينار كويتي تقريبا مقارنة بنحو 1.98 مليار دينار كويتي تقريبا كما في 31 مارس 2018، حيث جاءت هذه الزيادة نتيجة نمو حجم محفظة التمويل بنحو 282 مليون دينار كويتي تقريبا وصولا 1.63 مليار دينار كويتي مقارنة مع 1.35 مليار دينار كويتي في نهاية الفترة ذاتها من العام الماضي محققة بذلك نموا بنسبة 21%. بالإضافة إلى ارتفاع حسابات المودعين بنحو 86 مليون دينار كويتي تقريبا وبنسبة 7% وصولا إلى 1.37 مليار دينار كويتي مقارنة مع 1.28 مليار دينار كويتي كما في 31 مارس 2018.

كما حافظ "KIB" على الجودة النوعية للأصول، حيث بلغت نسبة التمويلات المتعثرة 1.04%، في حين بلغت نسبة تغطية إجمالي المخصصات والضمانات 331% كما في 31 مارس 2019.

الشيخ محمد الجراح

هذا وقد أشار الجراح إلى النمو المستمر في نسب التوزيعات على حسابات المودعين والزيادة القياسية التي حققتها أرباح ودائع «KIB»، حيث ارتفع معدل العائد السنوي لوديعة البشرى («ثلاث سنوات») بالدينار الكويتي ليبلغ 3.7% و3.5% لوديعة أرزاق بنهاية الربع الأول من العام الحالي. من جانب آخر، بلغ صافي العائد السنوي لحساب التوفير الاستثماري بالدينار الكويتي 2.1%، وهو الأعلى في السوق فضلا عن أن توزيع الأرباح لحساب التوفير الاستثماري يتم بشكل ربع سنوي والذي انعكس على أداء البنك. كما أكد الجراح قائلا: «إن الأداء المالي المستمر لبنك الكويت الدولي يعكس النمو القوي في عدد من مجالات الأعمال وذلك تماشيا مع تطبيق الإستراتيجية التي وضعها مؤخرا، موضحا أن هذه الاستراتيجية تركز على تقديم تجربة ذات مستوى أعلى للعملاء والتي تقدم أكثر بكثير من مجرد خدمات مصرفية تقليدية.» وأضاف الجراح قائلا: «نحن في «KIB» نسعى باستمرار لتلبية احتياجات عملائنا المتغيرة وذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، حرصا منا على كسب رضا العملاء وإنجاز معاملاتهم في أي وقت على مدار الساعة ومن أي مكان.»

وانعكاسا لإنجازاته البارزة في مختلف القطاعات، حاز KIB على العديد من الجوائز والتكريمات المحلية والإقليمية والعالمية البارزة، والتي توّجت مسيرته المفعمة بالتقدم والنجاحات المتتالية، الأمر انعكس إيجابا على سمعته ومكانته المصرفية.

وقد كان من ابرز هذه الجوائز حصول «KIB» مؤخرا على جائزة «أفضل بنك في تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الخليج» من قبل مجلة «وورلد فاينانس»، وذلك تقديرا لإنجازاته المجتمعية ودوره الرائد في مجال المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة الى حصوله على جوائز «أفضل بنك إسلامي في الكويت» و«أفضل بنك إسلامي في الخليج»، وجائزة «التميز في المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية» من قبل الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وجائزة «أفضل بنك في استقطاب العملاء في الكويت» من قبل مؤسسة «سي بي آي فاينانشال»، إلى جانب حصوله على جائزة «أفضل علامة تجارية في الكويت» من قبل مؤسسة «سي بي آي فاينانشال»، وجائزة «أفضل بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» للعام الرابع على التوالي وجائزة «البنك الإسلامي الأسرع نموا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» للعام الثالث على التوالي، وكلاهما من مجلة كابيتال فاينانس انترناشونال.

استقبلت 337 ألف سائح طبي خلال 2018

دبي تواصل ترسيخ مكانتها كوجهة عالمية مفضلة للسياحة الصحية

كشفت «هيئة الصحة بدبي» عن استقطاب الإمارة 337.011 سائح طبي في العام 2018، مشيرة إلى وصول إجمالي الإنفاق الطبي من السياح الصحيين إلى 1.163 مليار درهم. وجاء الإعلان عن النتائج الأخيرة على هامش افتتاح «سوق السفر العربي»، الحدث العالمي الرائد في قطاع السفر الداخلي والخارجي في منطقة الشرق الأوسط والمقام لغاية 1 مايو المقبل في «مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض».

وتواصل دبي تعزيز جاذبيتها المتنامية باعتبارها وجهة عالمية مفضلة للسياحة الصحية، مدعومة بخدمات الضيافة الراقية والتطور المطرد الذي يشهده قطاع الطيران والذي يسهم في جذب المزيد من السياح من الأسواق العالمية الرئيسية. وتبرز دبي كمنصة مثالية للباحثين عن تجربة متفردة في عالم الصحة والعافية، مستقطبة أعداد هائلة من السياح الطبيين من العالم العربي ودول مجلس التعاون الخليجي والذين احتلوا موقع الصدارة بنسبة 33%، في الوقت الذي جاءت فيه آسيا في المرتبة الثانية بـ30% وأوروبا في المرتبة الثالثة بـ 16%. واستحوذت الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان على النسبة الأكبر من السياح الطبيين القادمين من الدول الخليجية والعربية، فيما جاءت الهند وإيران وباكستان في المراتب الأولى آسيويا. واحتلت إيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا المراكز الأولى أوروبيا من حيث أعداد السياح الطبيين القادمين إلى دبي. وتكتسب الخدمات ذات الصلة بالعافية شعبية كبيرة بين أوساط السياح الآسيويين، ومن ثمّ السياح العرب والأوروبيين. وبالمقابل، تبرز إفريقيا أيضا باعتبارها سوقا سريعة النمو على صعيد تدفق السياح الطبيين، لا سيّما فيما يتعلق بعلاجات طب الأسنان وتقويم العظام. وتشمل الاختصاصات الرئيسية الجاذبة للسياح الطبيين كلاً من طب الأسنان والعظام والأمراض الجلدية وطب العيون والصحة والعافية وطب التجميل وأمراض الخصوبة. وجاءت العلاجات السنية في المرتبة الأولى بين تخصصات السياحة الصحية الأكثر طلبا من السياح الطبيين الدوليين في دبي بنسبة 46%، تلتها علاجات تقويم العظام بنسبة 18% والعلاجات الجلدية بـ 10%.

وإلى جانب النمو المطرد في أعداد السياح الطبيين، شهدت أعداد مرافق الرعاية الصحية المعتمدة والمدرجة ضمن برنامج عضوية مجموعة «تجربة دبي الصحية» نموا ملحوظا بمعدل 9%. وتحتضن البوابة الإلكترونية الرسمية للسياحة الصحية (DXH.ae) أكثر من 600 حزمة طبية وعلاجية مقدمة من 72 من كبرى المرافق الصحية الرائدة في دبي، بما فيها 18 مستشفى و54 مركز متخصص.

وقال الدكتور مروان الملا، المدير التنفيذي لقطاع التنظيم الصحي في «هيئة الصحة بدبي»: «تواصل الاتجاهات الإيجابية الناشئة ضمن قطاع السياحة الصحية وسياحة العافية والاسترخاء في دبي خلق إمكانات هائلة وواعدة للنمو. وتمضي الإمارة، في ظل الجهود المتواصلة والتعاون المثمر بين القطاعين الحكومي والخاص، قدماً نحو ترسيخ حضورها القوي كوجهة جاذبة على خارطة السياحة الصحية العالمية.» وأضاف الملا: «يمثل تبني أحدث الابتكارات المتقدمة في مجال الخلايا الجذعية والطب التجديدي وتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد خطوة متقدمة على درب مواصلة النمو المطرد في أعداد السياح الطبيين القادمين إلى دبي. ومما لا شك فيه بأن التسهيلات الجديدة على صعيد إجراءات ترخيص مرافق وخدمات الرعاية الصحية المعتمدة من قبل «هيئة الصحة بدبي» ستسهم في زيادة تدفق الاستثمارات إلى القطاع الصحي المحلي، فضلاً عن جذب نخبة العقول والكفاءات والكوادر الطبية المؤهلة من جميع أنحاء العالم، ما سينعكس بدوره بصورة إيجابية على تشجيع السياح الطبيين، الإقليميين والدوليين، على الاستفادة مما تزخر به الإمارة من خدمات صحية رفيعة المستوى وتكنولوجيات متقدمة ومطابقة لأعلى معايير الابتكار والجودة والمقدمة، وذلك بإشراف فرق متخصصة في تلبية الاحتياجات الطبية في مختلف الاختصاصات.» وسعياً وراء تعزيز سمعة دبي ضمن سوق السياحة الصحية العالمي، تشارك «إدارة السياحة الصحية» في كبرى الفعاليات العالمية والنشاطات التفاعلية، وتمضي قدماً في تنظيم حملات ترويجية واسعة النطاق وسلسلة من الرحلات الاستكشافية بالتعاون مع أبرز مرافق الرعاية الصحية الرائدة في دبي.

من جهتها، قالت ليندا عبدالله، استشاري في «إدارة السياحة الصحية»: «يتمحور تركيزنا بالدرجة الأولى حول خلق تجربة متفردة في توفير الخدمات الصحية وفق أعلى المعايير وطرح حزم متكاملة تجمع بين الخدمات الطبية وخدمات العافية والاسترخاء لتلبية تطلعات السياح الطبيين الإقليميين والدوليين، فضلاً عن فتح آفاق واعدة لدخول أسواق عالمية جديدة. وكالتلحمات الرئيسية الموجهة لأسواق محددة والشراكات الاستراتيجية مع نخبة الجهات المعنية بالصحة والعافية دور محوري في دفع عجلة نمو قطاع السياحة الصحية. ونعمل في «إدارة السياحة الصحية» على الترويج لحملتنا الاستراتيجية (DXHWellness*)، والتي تهدف إلى تعزيز أسلوب حياة صحي وشامل.»